أزمة الطاقة في الجزائر : " التداعيات والبدائل المتاحة "

الدكتورة: طويـــــل نسيمـــة
أستاذة محاضرة " أ " كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة محمد خيضر - بسكرة

الملخص:

يعرف الاقتصاد الجزائري هزات قوية بفعل الانخفاض المتواصل في سعر البترول ، ونظرا للاعتماد الكلي للاقتصاد الوطني على ريع النفط والمحروقات كمورد واحد ، فإن حجم التداعيات كان كبيرا على الميزانية ، وقيمة العملة وحتى على المستوى المعيشي للفرد ، مما يطرح أهمية لمناقشة البدائل المتاحة للاقتصاد الجزائري وخروجه من فئة الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج .

Résumé :

L'Économie algérienne connaît de fortes secousses en raison de la baisse continue du prix du pétrole, Et compte tenu de l'adoption globale de l'économie nationale sur la rente pétrolière, la répercussion était très grande sur le budget, la valeur de la monnaie et même sur le niveau de vie de la population. Ce qui soulève l'importance de discuter des alternatives disponibles pour l'économie algérienne et passer d'une économie rentière à une économie productive.

مقدمة:

يعد النفط مورد إستراتيجي هام تقاس به قوة الدولة، وإمكانياتها الاقتصادية، وذلك لارتباطه ومنذ اكتشافه بالعديد من الصراعات وإعادة توزيع القوى على مستوى العلاقات الدولية.

كما يعتبر النفط موردا اقتصاديا تبني عليه العديد من اقتصاديات الدول المنتجة، وذلك لكونه السلعة الاقتصادية الأكثر طلبا وتداولا على الساحة الدولية، وذلك باعتباره مصدر هام من مصادر الطاقة التقليدية.

كما يعتبر المصدر الأول في الاستخدام من بين مصادر الطاقة التقليدية وذلك لنظافة استخدامه النسبية ، وسهولة نقله وتخزينه وانخفاض تكاليف إنتاجه ، كما يعتبر المادة الخام الأساسية التي تدخل في تركيب العديد من فروع الصناعات الكيميائية و البتروكيميائية .

أثناء الحديث عن النفط كسلعة اقتصادية، بحجم إنتاج وسعر وتسويق (سوق عالمية) ، يبدأ الحديث عن كونه أهم مصادر من مصادر الأزمات العالمية ، خاصة في تقلبات سعره وحجم الأضرار وكذا المنافع و الخسائر الناتجة عن ارتفاع و انخفاض سعره على اقتصاديات الدول المنتجة أو المستهلكة على حد سواء .

وتعد الجزائر باعتبارها من أهم المنتجين إحدى أكثر الدول تضررا من التقلبات التي عرفها سعر البترول في السنوات الأخيرة ، بحيث أن امتداد هذا التأثير وصل إلى مؤشرات حيوية للاقتصاد الجزائري .

لذلك سيكون السؤال الحيوي الذي يطرح للنقاش في هذا الموضوع هو :

ماهي حدود الترابط الاقتصادي بين النفط كمورد رئيسي للاقتصاد الجزائري ومدى إلزامية طرح البدائل الحيوية لإنقاص والحد من هذا الترابط ؟

للإجابة عن هذا التساؤل تقترح العناصر التالية :

I -أسباب انخفاض أسعار النفط "الصدمة البترولية لسنة 2014"

II-الارتباط التلازمي بين قطاع النفط والاقتصاد الجزائري

III - آثار الصدمة البترولية لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري

VI-البدائل الاقتصادية والحلول المطروحة لأزمة الطاقة في الجزائر

I-أسباب انخفاض أسعار النفط "الصدمة البترولية لسنة 2014":

إن انخفاض أسعار البترول في السنوات الأخيرة هو عملية اقتصادية يخضع بدرجة أولى إلى تغير في ميكانيزمات السوق العالمية وتغير في موازين العرض والطلب بالدرجة الأولى، مع ذلك لا يمكن إنكار أن الأهداف السياسية أيضا تقع خلف هذا الانخفاض .

❖ **ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية:**

أثرت الاستثمارات الأمريكية في إنتاج النفط الصخري وزيادة حجم استغلاله كطاقة مركزية لتسيير اقتصادها، تأثيرا مباشرا على حجم الطلب العالمي على الغاز المسال بصفة خاصة، وكانت أكثر الدول تضررا بتزايد الإنتاج الأمريكي في الغاز المسال، كل من قطر، الإمارات وسلطة عمان.

كما أحدثت هذه الاستثمارات زيادة في حجم العرض أثر ذلك على تسارع هبوط أسعار النفط

❖ **ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية:**

حيث عرف الدولار تزايدا واضحا في سعر الصرف بالنسبة للعملات الرئيسية أخرى ابتداء من سنة 2014، مصاحبا في ذلك انخفاض تدريجي لأسعار البترول والغاز. حيث أدى انخفاض سعر صرف الدولار أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على البترول [1]، حيث أن اليابان مثلا كإحدى الدول التي تستورد كل احتياجاتها النفطية من الخارج، تراجع مستوى استيرادها لهذه المادة ابتداء من بدء الارتفاع التدريجي في سعر صرف الدولار.

❖ **عوامل العرض والطلب :**

إن الطلب العالمي للنفط بدء بالتراجع منذ الأزمة الاقتصادية العالمية كسنة 2008 وما صاحبها من ركود اقتصادي في العديد من المناطق الاقتصادية التي تتميز بالنشاط الكبير، مثل الصين ودول أخرى آسيوية مثل ماليزيا والهند، ومنطقة اليورو.

في مقابل تراجع الطلب على النفط حدث زيادة في العرض على إثر معاودة الإنتاج في كل من العراق وليبيا[2].

كما أثر على زيادة عرض النفط ، وجود مناطق مضطربة سياسيا في الشرق الأوسط (العراق وليبيا) ، و أدت حدوث تغير في إستراتيجية الأوبك نحو استهداف الحصص بدلا من استهداف الأسعار إلى وفرة في العرض أثرت بصورة كبيرة على انخفاض السعر.

❖ **الأسباب السياسية التي تقف وراء انخفاض أسعار النفط :**

يظهر أول سبب يرجعه المحللون لانخفاض أسعار البترول إلى معاقبة روسيا وإيران لكن اقتصاديا هذه المرة:

- معاقبة روسيا على مواقفها اتجاه العديد من القضايا ذات الأهمية على الساحة الدولية وخاصة اتجاه القضية السورية، فحديث القوات المسلحة الدولية والحفاظ على دور موسكو في إدارة شؤون المجتمع الدولي، كل هذه المواقف استدعت هذا التأثير الكبير على أسعار النفط للحد من الفعالية الاقتصادية لروسيا.
- أما إيران وبتسجيل عودتها إلى السوق العالمية بمليون ونصف مليون برميل سيعرف اقتصادها إنتاجا كبيرا خاصة إذا تواصل انخفاض أسعار البترول ، فكان خفض أسعار الطاقة أحد أهم وسائل العقاب الغربية ضد إيران رغم الوصول إلى اتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني.

كما أن خفض أسعار النفط سيضر بإيرادات الجماعات الإرهابية كتنظيم داعش، والتي تتغذى في تواجدها وانتشارها في المنطقة العربية من أموال النفط الذي يباع في السوق السوداء ، والتي تستخدم عوائده في شراء السلاح وتوسيع نشاط التنظيم في دول عربية أخرى .

II- الارتباط التلازمي بين قطاع النفط والاقتصاد الجزائري:

يعتمد الاقتصاد الجزائري في مجمله على قطاع المحروقات، باعتباره القطاع الأساسي والذي ترتكز عليه معظم مداخيل الجزائر من العملة الصعبة حيث تفوق نسبة الصادرات من قطاع المحروقات 95% في المتوسط، مما وضع الاقتصاد الجزائري تحت صنف الاقتصاد الريعي بامتياز.

وقد كان اعتماد الجزائر منذ الاستقلال على ثروة النفط أساسيا، وكان ذلك واضحا في كل سياساتها التنموية ، حيث كانت الفوائض المادية والمالية التي تنتج عن صادرات البترول هي الممول الوحيد لكل نشاطات الجزائر الاقتصادية.

حيث أن حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي ، والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات ، إضافة إلى أن 60% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز، كما يلعب دور غير مباشر في دعم النشاطات المنتجة الاقتصادية [3].

كما تظهر أهمية قطاع المحروقات في الجزائر من خلال حجم مساهمته في التجارة الخارجية، حيث تمثل نسبة صادرات المحروقات أكثر من 97,5% من مجمل الصادرات الجزائرية، وبالتالي فهي المورد الأساسي لدخل الجزائر من العملة الصعبة.

ما يمكن استنتاجه أن الجزائر تمتلك اقتصادا أحادي الجانب أي أن ميزانها التجاري سيكون شديد التأثر بأي تقلبات تحدث على أسعار البترول سلبا أو إيجابا.

كما تتجسد أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري من خلال أهمية ومكانة الجباية البترولية، التي تعتبر ممولا رئيسيا للتجهيز في القطاع الصناعي والزراعي، حيث شكلت الجباية البترولية سنة 2001 ما نسبته 66% من مداخيل الدولة الضريبية.

ويمكن تأكيد الارتباط التلازمي بين قطاع النفط والاقتصاد الجزائري من خلال تتبع الصدمات البترولية الرئيسية وأثرها السلبي على أداء ومؤشرات الاقتصاد ، حيث سيوجد ارتباطا بين فترات حدوث هذه الأزمات وتدهور مؤشرات وفعالية الأداء الاقتصادي في الجزائر.

مثلا أدت الصدمة البترولية لسنة 1986 والتي عرفت انهيارا كبيرا في أسعار النفط حيث وصل سعر البرميل الواحد إلى أقل من 13 دولار، إلى ارتفاع حاد للمديونية الجزائرية بسبب انخفاض العوائد النفطية، و قفزت المديونية الجزائرية إلى 21 مليار دولار سنة 1986 لتصل سنة 1990 إلى 25 مليار دولار[4].

كما امتد تأثير هذا الانخفاض إلى العجز الكبير الذي حققه ميزان المدفوعات والميزان التجاري حيث حقق أرقاما سالبة لسنوات متتالية من سنة 1986 إلى 1990.

كما اضطرت الجزائر إلى تقليص نسب الاستثمار وبالتالي انخفاض وتيرة النمو الاقتصادي حيث عرف تراجعا مستمرا منذ سنة 1986، والجدول التالي يوضح هذا التراجع المتلازم بين معدل الاستثمار ونسب النمو في الجزائر.

جدول يوضح تطور معدل النمو والاستثمار من (85-1990):

	1985	1986	1987	1988	1989	1990
النمو الاقتصادي	5,4	1,3	-0,8	-2	3,4	-1
معدل الاستثمار	26,7	/	24,6	22	18,2	19

المصدر: حسن محمد بلقاسم بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادي والسياسية، (الجزائر، مكتبة دحلب، 2009).

بالمقابل عرفت الجزائر تحسنا كبيرا على مستويات أدائها الاقتصادي وحتى على الاستقرار الاجتماعي والسياسي عموما، مع الوفرة المالية التي صاحبت ارتفاع أسعار البترول والغاز ابتداء من بدايات الألفية الثالثة وقد يرى ذلك واضحا من خلال الرخاء المالي والعديد من المظاهر التي صاحبته على مستوى كل من:

1/ تراجع المديونية إلى أدنى مستوياتها :

حيث تشير الإحصائيات أن المديونية الجزائرية كانت سنة 2004 تقارب 21,43 مليار دولار لتتراجع بشكل ملحوظ حتى سنة 2012 برقم لا يتعدى 1,7 مليار دولار [5] ، والمنحنى الموالي يوضح تدني مستويات المديونية من سنة 2004 إلى سنة 2012.

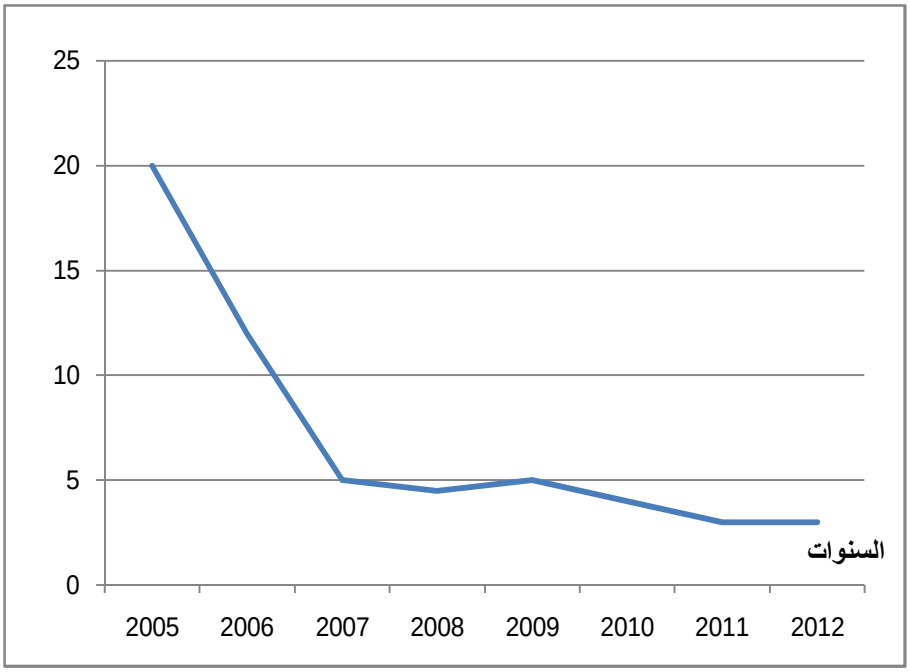

منحنى يوضح تطور تدني سنوي المديونية في الجزائر من 2004-2012.

2/ ارتفاع احتياطات الصرف :

سجلت احتياطات الصرف تحسنا واضحا ابتداء من سنة 2000 بنسبة احتياطي بلغ 11,9 مليار دولار ليصل سنة 2012 (سنة الذروة في ارتفاع أسعار البترول) إلى 190,66 مليار دولار.

من المؤشرات المدروسة سابقا يتضح التأثر الكبير للاقتصاد الجزائري بالتذبذب في أسعار النفط سواء نزولا أو هبوطا ، هذا ما يطرح سؤال متجدد، عن التداعيات والآثار العالية للانخفاض الحاد في أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري واالبدائل الممكنة لتفادي الهاوية الاقتصادية في الجزائر؟

III-آثار الصدمة البترولية لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري:

إن التدهور المستمر لأسعار النفط منذ سنة 2014 أدى إلى تراجع واضح في الوضعية الاقتصادية التي تعيشها الجزائر يظهر ذلك من خلال المعطيات السلبية التي سجلتها العديد من المؤشرات الاقتصادية [6].

1/ التراجع الحاد في مداخيل الجزائر بحوالي النصف، إذ لم تسجل سنة 2015 سوى 14,91 مليار دولار مقابل 27,35 مليار دولار سنة 2014.

2/ أدى انخفاض أسعار النفط إلى تسجيل عجز كبير في الميزانية العامة وصل إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي، وقد اتسع هذا العجز سنة 2016. مما سيتطلب لجوءا سريعا إلى الاستدانة من الخارج.

3/ تسجيل عجز كبير في ميزان المدفوعات بلغ حوالي 13 مليار دولار.

4/ تسجيل عجز في الميزان التجاري قدر بـ 7,78 مليار دولار مقابل فائض بـ 3,17 مليار دولار سنة 2014.

5/ سجل متوسط التضخم عودة نحو الارتفاع منذ بداية سنة 2016 وذلك في ظل التراجع المستمر لقيمة العملة الوطنية حيث تعدت نسبة التضخم 5% سنة 2016 بعد أن تراجع إلى أضعف مستوياته في 2014 بـ 1,2%.

6/ تزايد معدل ارتفاع الأسعار خاصة للمواد الاستهلاكية بنسبة زيادة فاقت 4,52%.

7/ انخفاض في موارد صندوق ضبط الإيرادات التي تراجعت نسبة مداخليه بـ 33,3%.

تنبأ المؤشرات السابقة إلى وضعية اقتصادية حرجة ستعيشها الجزائر في السنوات الثلاث القادمة، وليس على الجانب الاقتصادي فقط، لأن آثار الأزمة انعكست على الجوانب الاجتماعية والمعيشية للفرد الجزائري اتضحت من خلال ما يلي:

1/ واجهت الحكومة الجزائرية الانخفاض الحاد في أسعار البترول بتبني سياسة تقشف حادة ستعود آثارها السلبية بالضرورة على المواطن، ينبأ بعودة لسيناريو سنوات التسعينات.

2/ زيادة معدلات البطالة وتقلص فرص التشغيل: فمن بين أهم الإجراءات التي سارعت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذها هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية سنة 2015 [7] ، بالإضافة إلى تجميد المشاريع الكبرى مثل أشغال الترامواي، والطريق السيار والتي كانت سابقا تستوعب يد عاملة لا بأس بها.

3/ وكما كان متوقعا انخفضت القدرة الشرائية للمواطن الجزائري نتيجة ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية المستوردة، إضافة إلى رفع الدعم عن أسعار المواد الاستهلاكية.

4/ كما أثرت الأزمة الاقتصادية التي فرضها واقع انخفاض الأسعار البترول في الجزائر، على السلم الاجتماعي وذلك بتزايد الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من ولايات القطر الجزائري ولأسباب مختلفة، مما ينبأ بغضب شعبي أكبر في حالة ما تزايدت ضغوطات الحكومة على المواطن الجزائري وهو الواقع الذي تفرضه تبني السلطات الجزائرية لخيار التقشف كحل للأزمة الاقتصادية.

VI-البدائل الاقتصادية والحلول المطروحة لأزمة الطاقة في الجزائر:

إن الأزمة الاقتصادية في الجزائر والناتجة عن الهبوط الكبير في أسعار النفط منذ سنة 2014، أزمة عميقة ترتبط بأسباب هيكلية تتعلق بتركيبة الاقتصاد الجزائري في حد ذاته، لذلك فالحلول لهذه الأزمة يجب أن تكون جذرية وليست مجرد حلول وبدائل مؤقتة تسكن الأزمة ولا تنهيها.

فالاقتصاد الجزائري وعلى عكس الكثير من اقتصاديات دول حوض البحر الأبيض المتوسط هو اقتصاد طلبي، أي أنه اقتصاد مستورد ولا يصدر، أي أنه يفتقد إلى الفعالية وعدم الانتاجية، بمعنى أبسط هو اقتصاد يغطي احتياجات مواطنيه بالاستيراد وليس بالإنتاج.

لذلك فالحلول التي تعالج الأزمات المتكررة التي يتعرض لها هذا الاقتصاد يجب أن تتمحور حول تحويله من اقتصاد عقيم إلى اقتصاد منتج وذلك برفع مجموعة من الخيارات الاستراتيجية كما يلي:

1/ القطاع الزراعي الخيار الاستراتيجي الأبرز:

إن تطوير القطاع الزراعي الوطني في الجزائر يفرض نفسه في كل مرة كواقع حتمي يجب أن يرفعه المسيرين للاقتصاد الجزائري كخيار وتحدي، للخروج من أزمة اللاأمن على المستوى الاقتصادي.

حيث يعتبر القطاع الزراعي القطاع الأكثر أهمية الذي تبنى عليه قوة الاقتصاديات في كل العالم، و تتميز الزراعة بكونها نظام حياة يأتي الغداء والأمن الغذائي للشعب على رأس أولوياتها سواء في الإنتاج أو في التجارة ، فمن لا يملك غذائه لا يملك الحق في التواجد والقوة في ظل توجهات المجتمع العالمي الحالي [8].

ورغم الإمكانيات الضخمة التي تملكها الجزائر في القطاع الزراعي، إلا أنه من أكثر القطاعات الذي يعاني من عدم فعالية واضحة، ومن إختلالات هيكلية ناتجة عن سياسات تنمية قاصرة تبنتها الجزائر منذ الاستقلال وبدءا بالثورة الزراعية.

إذ يتميز الإنتاج في هذا القطاع وفي كل فروعه: (الإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني) بالمحدودية وعدم الكفاية حيث تستورد الجزائر معظم احتياجاتها من المواد الزراعية (النباتية والحيوانية) من الخارج .

هذا الواقع يفرض على الجزائر وفي ظل تناقص إيراداتها الخارجية على إثر انخفاض أسعار البترول أن تنتهج إستراتيجية تأهيل فعالة للقطاع الزراعي بها، من أجل تحقيق أمنها الغذائي كأولوية، ومن أجل تحسين موقعها على نطاق المبادلات التجارية في السلع التجارية على المستوى الدولي.

و تملك الجزائر كل مقومات النجاح، لا ينقصها إلا توظيف هذه المقومات عن طريق سياسة زراعية واضحة المعالم تأخذ في الاعتبار ما يلي [9]:

- استصلاح الأراضي وإضافتها إلى الأراضي المستغلة، موظفة الطاقة الشبانية الهائلة التي تملكها الجزائر.

- تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، ودعم القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار والتنمية الزراعية.

- تشجيع الإنتاج والإنتاجية وتهيئة البيئة المحيطة بترقية الإنتاج الزراعي وتحسينه من حيث الكم والكيف .

- الاهتمام بالبحث العلمي الزراعي لأن مستقبل الزراعة مرتبط كأي نشاط اقتصادي بدرجة التطور التكنولوجي و إستمراريته.

بالإضافة إلى سياسات أخرى من شأنها ضبط التنمية الزراعية وتحفيزها في الجزائر.

2/ القطاع السياحي بديل اقتصادي أمثل في الجزائر:

يلعب القطاع السياحي دورا هاما في اقتصاديات الكثير من الدول ويعتبر مصدرا هاما من مصادر إيراداتها المالية من العملة الصعبة، بالإضافة لكونه القطاع الأكثر خلقا لمناصب الشغل المباشرة أو غير المباشرة.

ويوجد الكثير من النماذج عن دول نفطية استثمرت طاقاتها في مجال السياحة وطورتها لتكون بديلا مثاليا للبديل النفطي كمصدر تمويل واحد للإقتصاد ، وتدرج على رأس هذه الدول دولة الإمارات العربية المتحدة .

وتعتبر الجزائر من أهم الدول التي تمتلك مقومات السياحة الناجحة، نظرا لثرائها التاريخي بمختلف الحضارات التي تعاقبت عليها: مثل آثار الحضارة الرومانية ، وآثار الحضارة الإسلامية إلى حضارات الصحراء الكبرى ، ودليل ذلك أنها تملك الكثير من الآثار التي تصنف ضمن التراث العالمي للبشرية من قبل منظمة اليونسكو.

ولا يختلف اثنان حول حظوظ الجزائر في خلق قطاع سياحي ناجح خاصة في ظل مقوماتها الكبيرة السالفة الذكر، إلا أن القصور الواضح في هذا القطاع يتضح عند دراسة الإمكانات المادية التي يحوزها القطاع خاصة إذا وضعت في مقارنة بسيطة مع إمكانيات السياحة مع دول مجاورة للجزائر كتونس والمغرب.

هذا الضعف في الإمكانيات جعل قوة الجذب السياحية في الجزائر ضعيفة جدا إذا ما قورنت بغيرها من الدول، ويتعلق ضعف الإمكانيات المادية بشكل أساسي في تردي أوضاع البنية التحتية من الفنادق والأماكن الترفيهية، وإلى تدني مستوى الخدمات ومشاكل قطاع النقل، بالإضافة إلى العامل الأمني، حيث سيطرت الوضعية الأمنية الصعبة التي عاشتها الجزائر خلال التسعينات على ذهنية السائح الأجنبي ونظرته نحو الجزائر كبلد غير آمن [10]

رغم العوائق سالفة الذكر، إلا أن الحكومة الجزائرية يجب أن ترفع تحدي القطاع السياحي وتنميته كقطاع بديل للنفط وذلك من خلال تحقيق ما يلي:

- تشجيع الاستثمار الخاص وتحفيزه وإلغاء العوائق بمختلف أنواعها للنهوض بهذا القطاع.
- الإستثمار في القطاعات التي لها صلة مباشرة بهذا القطاع مثل العقار، النقل، الخدمات وما إلى ذلك.
- تنمية القطاع المصرفي بما يتلاءم مع رفع التحدي في هذا القطاع.
- تأطير وتكوين مستخدمين أكفاء في استقبال وخدمة السواح، لأن العامل البشري يعتبر دائما أهم مورد لتنمية أي قطاع.

خاتمة :

بناءا على ما سبق يجب أن تدرك الهيئات الحاكمة في الجزائر، أن النموذج التقليدي للاقتصاد الريعي قد أثبت فشله في العديد من المناسبات ، وفي الكثير منها عانت الجزائر من تدهور مستويات المعيشة لشعبها ، والمرور على وضعية حرجة اقتصاديا وحتى اجتماعيا وأمنيا، حقبة التسعينات ، فلا بديل عن التنويع الاقتصادي وخلق اقتصاد منتج، خاصة أن إنجاح مثل هذا النموذج متاح نظرا لما تتوفر عليه الجزائر من مقومات لتحقيق التنوع منها :

1- أراضي شاسعة صالحة للزراعة وذات خصوبة عالية.

2- موارد أولية متنوعة ومتاحة وتعتبر لبنة أي نشاط صناعي قوي وناجح مثل: النفط، الغاز، المواد المعدنية (الحديد، الفوسفات ، ...).

3- موارد مائية ضخمة، تنجح أي نشاط زراعي جاد ومبرمج بطريقة فعالة.

4- عدد سكان يعطي أيدي عاملة متوفرة ، ينقصها فقط التأهيل للقيام بنشاطات اقتصادية متنوعة.

هذا يعطي دليلا على أن الجزائر قادرة على رفع تحدي النجاح والنمو الاقتصادي، يتطلب هذا التحدي للنجاح فقط ، توفر إدارة حكومية كفئة ونزيهة ،تسير وقف مبادئ الحزكمة الرشيدة .

الهوامش:

()- أنور أبو العلا، "أسباب انخفاض أسعار البترول"، في يوم 20 ديسمبر 2016 (www.khabarbladi.com/theme-ustpart) على الساعة 21,00.

(2)- خالد بن راشد،" تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي"، في مجلة دراسات، المركز العربي للأبحاث والدراسات، أوت 2015، ص 4.

(3)- عبد العزيز وطيان، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره،** (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1992)، ص 151.

(4)- ضياء مجيد الموسوي، "الأزمة الاقتصادية العالمية 86-87،" (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر، [ب-س-ط])، ص 42.

(5)- المرجع السابق، ص43

(6)- عبد الوهبي يوكروح، "التقرير الظرفي للمجلس الاقتصادي يكشف تدمر مؤثرات الاقتصاد الجزائري"، في (www.algo-zairalyoum.com) يوم 20-12-2016 على الساعة 10سا

(7)- الموقع الالكتروني: http://France24.com، يوم 2015/02/07.

(8)- إبراهيم سليمان، **اقتصاديات الزراعة والغذاء،** (القاهرة: دار الفكر العربي، 2007)، ص 05.

(9)- عزالدين بن تركي، "تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية"، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2007، ص 227.

(10)- .....، .....، واقع السياحة في الجزائر، من الموقع: أطلع عليه يوم 2012/12/14 www.travel

maktoob.com/vb/travel 542474/ ، على 17,20 سا.